نظرة الفراء لظاهرة العدول من خلال كتابه معاني القرآن

بلغدوش فتيحة
أستاذة محاضرة ب
المدرسة العليا للأساتذة –بوزريعة

Résumé

Cet article vise à observer certains types d'inversions, expliqués par El Fara'e ,à travers son livre ,Les significations du coran. L'auteur a essayé de détecter l'écart ou la sortie de l'original, dans plusieurs versets coraniques en notant que chaque type d'inversion, nous conduit à la désignation d'un sens utile, parce que ce phénomène linguistique est basé sur deux principes : l'intérêt et la sécurité de la confusion. El Fara'e a indiqué souvent la sortie de l'original dans le langage des Arabes sois pour but d'accord, ou pour une intention de l'atténuation.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، النحو، الصرف، العدول، المعنى

القرآن الكريم معجزة الرسول @ ولا أحد منا ينكر تفرده بطابعه المميز، وأسلوبه البديع، حمل في طياته أساليب بديعة وتراكيب دقيقة السبك بسيطة تارة، ومركبة تارة أخرى، ومتكررة في آيات متفرقة فجاء معجزا، لا أحد جاء بمثله ولا يجرؤ أحد أن يأتي بمثله، ويؤكد هذا قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ....، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾، (سورة البقرة، الآية 23 –24)،إنه كلام الذات العليا، الذي بهر كل من تأمله ودقق في أجزائه. لهذا كله، يبقى القرآن الكريم، في نظمه ونسجه وإحكام تركيبه، المصدر الأوّل الذي يرجع إليه في كل علوم اللغة. وقد أدرك هذا كل دارسي القرآن، من مفسرين ونحاة، وبلاغيين، وكانت هذه الحقيقة، سببا لتوغلهم في أغوار مقاصده. ويبدو أن القراءات كانت إحدى التوجيهات للعدول في لغة القرآن.

وممن حاول الولوج إلى أغوار القرآن الكريم، الفراء من خلال معانيه. هذا الكتاب الذي يعد موسوعة، جمع فيها الرجل مسائل مختلفة، لم يغ من

ورائها الكشف عن تباين القراءات، وما ينجم عنه من احتمال أكثر من معنى، كما يظهر لأوّل وهلة من خلال عنوانه، بل أولى اهتماما بالغا بكل ما يشكّل النسق القرآني: الجانب الصوتي، النحوي، التركيبي، الصرفي، والدلالي. ومن بين الأمور التي شدّت انتباهي- وأنا أراجع الكتاب- تعرض صاحبه لظاهرة العدول في الكثير من صفحاته، ويرجع ذلك لشُيوع هذا الأسلوب في القرآن الكريم. والفراء عند تعرضه لهذه الظاهرة، لم يغفل عن الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره، لما عرفوا به من اهتمام بالغ بالفصاحة اللغوية.

فقد كان الشاعر منذ العصر الجاهلي يبحث عن مسالك غير مألوفة، قصد الإفراج عن مشاعره، بلغة بليغة تجذب العقول وتؤسر القلوب، فترقى بالسامع إلى مستوى يقوده إلى التفكير فيما خفي من المعاني. شرط أن لا تخرج تلك المسالك عن الأنماط اللغوية الخاضعة لقانوني السلامة التركيبية، والفصاحة اللغوية. وأحسن مثال عن ذلك، المعلقات التي كانت ومازالت محط اهتمام الدارسين وسواء أكان سبب تسميتها، التعظيم الذي لاقته في العصر الجاهلي من قبل كل عربي متذوق للشعر، ممّا أدى إلى كتابتها بماء من ذهب على الحرير وتعليقها على ستار الكعبة .أم تعليقها في الأذهان لشدة اعتنائه بها وحفظها. و» إذا كان قد صدر في فعله بالمعلَّقات عن الإعجاب الشديد الذي مأتاه، تميز هذه النصوص بعدولها عن مألوف الشعر بشكلٍ ما، فإنَّه قد صدر في حكْمه عن القرآن كذلك، عن الإعجاب الذي بلغ حد الإعجاز والتبكيت؛ ذلك أنَّه موغلٌ في العدول شكلاً ومضمونا، بل إنَّه عدول مطلق عن كلِّ الأشكال الَّتي عرفوها والأنماط التي أَلِفوها، وفي المحصلة هو عدول عن مألوف لغتهم، ومتعارف آدابهم؛ على الرغم من أنَّه بالمفردات التي يعرفون، وإذا كانوا يعجبون بالبديع من أقوال الشعراء، والخطباء، لما فيه من جمالٍ، أساسه العدول عن مألوف اللغة؛ أفَلاَ يأسرهم هذا العدول المزدوج في لغة القرآن، التي لم تتجاوز مستوى التواصل فحسب، بل عدلت عن لغة الشعر نفسه لتستقر في المستوى الإعجازي ؟»[1].

لقد اتخذ العرب من أساليب القرآن نمطا في تعابيرهم -بما فيها ما خرج عن المعيار اللغوي-. كيف لا، والقرآن في البيان والتركيب، يحتل أعلى مراتب الفصاحة. وها هو الثعالبي يؤكد ذلك من خلال هذه الرواية، التي أوردها في فصل (إجراء الاثنين مجرى الجمع)، يقول:» قال الشعبي في كلام له في مجلس عبد الملك بن مروان: رجلان جاؤوني، فقال عبد الملك: لحنت يا شعبي، قال: يا أمير المؤمنين لم ألحن مع قول الله عز وجل: ﴿**هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ**﴾، (سورة الحج، الآية 19). فقال عبد الملك: لله درّك يا فقيه العراقيين، قد شفيت وكفيت.»[2] فهذه شهادة أخرى تنم عن حرص العرب على الخروج عن الأصل، مستندين على ما جاء في القرآن الكريم من تعابير مجازية .

وهذا ما حاولت أن استجليه في هذا المقال، من خلال تتبع ظاهرة العدول في النسق القرآني، من خلال كتابه معاني القرآن للفراء.

قبل الولوج في ثنايا الكتاب والبحث عن الظاهرة موضع الدراسة لابد من الوقوف ولو قليلا عند مصطلح العدول اصطلاحا، لا لغة.

العدول في الاصطلاح، هو الخروج عن المألوف، وذلك بمخالفة المستوى العادي للكلام، وقد شاع هذا المصطلح بشكل ملفت في كتب النحويين. «واصطلح عليه المحدثون مصطلحات متعددة، كالانزياح والانحراف وكسر المألوف والانتهاك والخرق والتغريب والأصالة والمفارقة، وغيرها من المصطلحات التي وردت في الأدب، والنقد. واستقر منها في اللغة مصطلحا (العدول والانزياح)....

وذهب بعضهم إلى التفريق بين الانزياح والعدول، بعدّ الأول في الدلالة، والثاني في اللغة. غير أن آخرين أشاروا إلى كونهما بمعنى واحد».[3]

فالعدول عن الأصل بأن تستبدل عنصرا بعنصر آخر، في مستوى معين من مستويات التركيب اللغوي، (الصرفي، أو النحوي، أو الصوتي)؛ قصد إثراء الكلام العربي من جهة، والتخفيف على اللسان من جهة أخرى، ولا يكون بطرق اعتباطية، بل يقوم على أسس مدروسة لها أسبابها وغاياتها .

لاحظ الفراء تنوع النسق القرآني بين التراكيب الأصلية، والتي تخضع للقواعد التي سنّها الأوائل، وبين تلك التي تخرج عن المعايير الموضوعة، لغاية جعلت القرآن معجزة النبي —صلى الله عليه وسلم-»وحتى يكون الإعجاز إعجازا ، فلابد أن يتجرد من المقاييس، والموازين، والقواعد الإنسانية التقليدية، يقول الناقد الإنجليزي ميدلتون ميري [Middelton Murry]: إن إبداعنا لعمل أدبي عظيم، ليس في انتصار اللغة، بل في الانتصار على اللغة وهذا ما حققته لغة القرآن الكريم في حركة تقاطعها الفذة مع اللغة الجاهلية، فكانت انتصارا على اللغة نفسها، إنه بتعبير آخر انتصار باللغة على اللغة «.[4]

فما هي أنواع العدول التي تعرض لها الفراء ؟وما موقفه إزاءها؟

العدول النحوي: العدول النحوي: هو الخروج عن القواعد الأصلية التي وضعها النحاة، فكثيرا ما يلجأ المتكلم إلى صيغة بعيدة عن القياس، وقد أشار إليه النحويون في باب حمل الفرع على الأصل، يغون من وراء ذلك الارتقاء بالمعنى، ولفت انتباه المتلقي لظاهرة بيانية يستشفها من السياق .وقد اتخذ العدول أشكالا مختلفة في القرآن الكريم، كالعدول بالحذف، تقديم ما حقه التأخير الانتقال بزمن الفعل من الماضي إلى المضارع أو العكس العدول عن المخاطب إلى الغائب وغيرها من الحالات المختلفة التي توقف عندها كثيرا الدارسون.

ومن بين حالات العدول النحوي التي توقف عندها الفراء ما يلي:

أ- العدول عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، في العطف:

الأصل في العطف، أن يشترك المعطوف مع المعطوف عليه في نوع التركيب؛ ولما كان التنوع في الجملة بين الاسمية والفعلية وجب تحقق شرط الاتفاق بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها، إذ بإمكاننا عطف الجملة الاسمية على مثلها، وكذا الأمر إذا كانت الجملة فعلية، بشرط اتفاقهما في الخبر، أو الإنشاء، ولا يجوز إن اختلفتا في ذلك الشرط.

وقد يعدل عن هذا الأصل، إلى العطف على غير المثيل. فتتغير الجملة اللاحقة عن سابقتها في التركيب مثلا. ومما توقف عنده الفراء قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ (سورة البقرة، الآية 7). (**خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ**) الجملة المعطوف عليها في الآية الكريمة وردت جملة فعلية، لم تلحقها مثلها، (جعل الله على أبصارهم غشاوة)؛ بل وردت جملة اسمية، (**وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**). وهذا عدول عن الأصل في العطف، يقول الفراء :»انقطع معنى الختم عند قوله: (**وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ**) . ورفعت (الغشاوة) بـ(عَلى)، ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صوابا».[5] ويفهم من كلام الفراء، أنه يجوز العدول في مثل هذه الحالة، متى جاز إضمار فعل له نفس دلالة الفعل السابق؛ فيحذف اللاحق لوضوح المعنى. «وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع، ويدل أوله على أخره كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء، ولا على الدواب،

ولا على الثياب؛ ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف. ومثله في سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ ثم قال: ﴿وَفاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ. وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ. وَحُورٌ عِينٌ ﴾ فخفض بعض القراء، ورفع بعضهم الحور العين. «[6] فمن قرأ بالخفض ذهب إلى إتباع (حور) على فاكهة ولحم فكل منهما مجرور تبعا لما تقدم (بأكواب)، والعطف هنا حملا على المعنى لأن (الحور) لا يُطاف بهن ومعنى الآية: يتنعمون بأكواب وفاكهة ولحم وحور. أما من قرأ بالضم فقد ذهب إلى أن (حور) مرفوع بالابتداء، خبره محذوف والتقدير: ولهم حور أو فيهما حور. والعدول عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، نلمسه في القراءة الثانية .إذ عطفت الجملة الاسمية (وحور عين) على الجملة الفعلية (يطوف عليهم ولدان).[7]

-العدول في علامة الاعراب.

أ- العدول عن النصب إلى الرفع في الفعل المضارع

توقف الفراء عند هذه الظاهرة مع قوله عز وجل:﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (سورة المرسلات، الآية 36) ذهب الفراء إلى أنّ قوله تعالى: (فَيَعْتَذِرُونَ) معطوفة على ما قبلها معللا ذلك بضرورة مراعاة الجانب الصوتي في نهاية الفواصل قائلا: «نويت بالفاء أن يكون نسقًا عَلَى ما قبلها، واختير ذَلِكَ لأن الآيات بالنون، فلو قيل: فيعتذروا لم يوافق الآيات. وَقَدْ قَالَ اللَّه جل وعز: ﴿لَا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ بالنصب، وكلٌّ صواب. مثله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفُهُ﴾ و (فيضاعفَه)». [8] فالقاعدة النحوية، تلزم أن ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، فنقول: فيعتذروا. ولكن عدل النسق القرآني عن ذلك، مراعاة للفاصلة، كما ذكر الفراء. فالآيات السابقة مختومة بالنون .

ب- العدول في الحركة الاعرابية قصد التخفيف .

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ (سورة هود، الآية 28)

يحاول الفراء من خلال هذه الآية، أن يرصد لنا نوعا آخر من أنواع العدول في السياق القرآني. والذي يمس الحركة الإعرابية للكلمة، قصد التخفيف، إذ توقف عند قوله تعالى: (أَنُلْزِمُكُمُوها) قائلا:» العرب تسكّن الميم التي من اللزوم فيقولون: أَنُلْزِمْكمُوهَا. وَذَلِكَ أن الحركات قد توالت، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وأنَّها مرفوعة، فلو كانت منصوبة، لَمْ يُسْتَثْقَلْ فتخفَّفَ. إنَّما يستثقلون كسرة بعدها ضمةٌ، أو ضمةً بعدها كسرة، أو كَسْرَتينِ متواليتين، أو ضمَّتينِ متواليتين. فأمَّا الضمَّتان فقوله: (لَا يَحْزُنُهُمُ)، جزموا النون لأن قبلها ضمَّة فخففت... .فإنّما يستثقل الضم والكسر، لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين، تنطمّ (وضم) الرَّفعة بِهما فيثقل الضمَّة ويُمالُ أحد الشِّدْقين إلى الكسرة فترى ذَلِكَ ثقيلًا. والفتحة تَخرج من خَرْقِ الفم بلا كُلْفة.»[9]

وهذا ما أطلق عليه سيبويه بـ(باب الإشباع في الجر والرفع)، قال: «فأمّا الذين يُشبعون فيُمططون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة...ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخفُّ عليهم «. [10] فالعرب ألفت العدول عن حركة إلى أخرى، طلبا للتخفيف وهروبا عما يستثقلونه من الكلام

العدول بالحذف :اهتم النحاة ودارسوا القرآن خاصة، كثيرا بظاهرة «الحذف « في القرآن الكريم

والحديث الشريف وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم وعددوا مواطنه. لما له من أثر على المعنى وقد أطلق عليه ابن جني في خصائصه بشجاعة العربية وأشار إليه الفراء في أكثر من موضع يقول :» وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف معناهُ وإن تُرِكَ الجواب قَالَ الشَّاعِر:

فأقسمُ لو شَيْء أتانا رَسولُه ...
سِوَاك ولكن لَمْ نجد لك مَدْفَعا

وتقدير المحذوف: (دفعناه) فجاز أن يحل محله المنصوب لوجود قرينة لفظية في قوله: ولكن لم نجد لك مدفعا [11] ويقول في موضع آخر: «فكل ما رأيته بعد القول مرفوعا ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم» [12].فهذه إشارة إلى أنه لا وجود للحذف إلاّ إذا وجد دليل على العنصر المحذوف. وكما يحذف الفعل يحذف الاسم وكذا الحرف والعرب شاع عندهم حذف ما تقوم عليه القرينة كحذف المبتدأ أو الخبر أو كلاهما وحذف المفعول به وفعل الشرط وجوابه وغيرها من المواطن المتفق عليها

ولا يكون الحذف لمجرد الحذف فحسب، بل تكمن أهميَّته في تنميق المعنى وتقويته، والتعريف التالي أدلّ على ذلك: «هو بابٌ دقيقُ المسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به ترْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجِدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبن «. [13]

وقد وقف الفراء كثيرا عند هذه الظاهرة في معانيه وأشار إلى مختلف أنواع الحذف في القرآن الكريم، منها ما ورد في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾، (سورة النمل الآية 36)، فالتركيب في السياق القرآني، يستدعي وجود الفعل ومعموليه (الفاعل، المفعول به)، وحذف الفاعل، والتقدير:» فلما جاء الرسول سُلَيْمَان .... وصلح (جاء) لأن المرسل كَانَ واحدًا. يدلّ عَلَى ذَلِكَ قول سليمان (ارْجِعْ إِلَيْهِمْ). [14]جاز العدول هنا بالحذف لوجود قرينة لفظية، تدل على المعدول عليه في الفعل (ارجع)، بصيغة المفرد. وذهب ابن عاشور إلى جواز إطلاق المفرد على الجمع، «فَالْإِرْسَالُ يَقْتَضِي رَسُولًا، وَالرَّسُولُ لَفْظُهُ مُفْرَدٌ وَيَصْدُقُ بِالْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ.»[15].

وقد يحذف الجواب من الجملة ومنه قوله تعالى:﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾ (سورة هود الآية17) حذف مقابل المستفهم به لفهم المعنى، إذ لا يمكن أن متاع الحياة الدنيا ومنه قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ۗ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ (سورة الرعد الآية 31)، فجواب لو محذوف، لدلالة المعنى عليه في السياق، ويعود المحذوف على القرآن. ومنه قوله تعالى:﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ﴾ (سورة الزمر الآية 9)، في الآية تقابل بين الكافر والقانت، ذكر القانت وحذف معادله، لأنه سبقه كلام دلّ عليه. فهذه الآيات، ممّا عدل فيها بالحذف، لوجود دليل يوحي إلى العنصر المحذوف. [16] فحذف أحد أجزاء الجملة قد يغير تركيبها ومعناها إلا إذا وجد دليل على صحة الحذف

العدول عن الفعل المضارع إلى الماضي:

قد يعدل عن الماضي إلى المضارع وقد يكون العكس ومما توقف عنده الفراء قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ﴾، (سورة النمل، الآية 87). نلاحظ عدولا في الفعل (فزع)، فقد عطف على (ينفخ)، فالأصل إذا يحتم وروده بصيغة

المستقبل، لا الماضي؛ بوجود القرينة الدالة على ذلك في الفعل (ينفخ). فما الغاية من هذا العدول؟ أجاب عن هذا التساؤل الفراء بقوله: «**ولم يقل فيفزعُ**، فجعل فَعَل مردودة عَلَى يفعل. وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي المعنى: وإذا نفخ فِي الصُّور ففزع، ألا ترى أن قولك: أقوم يوم تقوم كقولك: أقوم إذا تقوم، فأجيبت بفَعَل، لأن فعل ويفعل تصلحان مع إذَا. فإن قلت فأين جواب قوله (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصّور) ؟ قلت: قد يكون فِي فَعَل مضمر مع الواو كأنه قَالَ: **وَذَلِكَ يوم ينفخ فِي الصور**.»[17] ونفهم من قول الفراء، أن معنى الآية يتضمن الشرط أي لا يقع الفزع، إلاّ إذا نفخ في الصور. فإذا كانت النفخة كان الفزع لا محالة. ويؤكد هذا، قول الزمخشري: « فإن قلت لم قيل (ففزع ، دون (فيفزع)؟ قلت: لنكتة، وهي الإشعار بتحقق الفزع و ثبوته وأنه كائن لا محالة، واقع على أهل السموات والأرض، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعا به «.[18] وذهب إلى هذا المعنى، أغلب المفسرين. فقد عدل إلى صيغة الماضي تأكيدا على تحقق وقوع الفزع وثبوته لا مجرد احتمال وقوعه ولما في الأمر من هول. «وَجِيءَ بِصِيغَةِ الْمَاضِي فِي قَوْلِهِ فَفَزِعَ مَعَ أَنَّ النفخ مُسْتَقْبل، للإشعار بِتَحَقُّقِ الْفَزَعِ وَأَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ ....لِأَنَّ الْمُضِيَّ يَسْتَلْزِمُ التَّحَقُّقَ فَصِيغَةُ الْمَاضِي كِنَايَةٌ عَنِ التَّحَقُّقِ، وَقَرِينَةُ الِاسْتِقْبَالِ ظَاهِرَةٌ مِنَ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ يُنْفَخُ..«[19]

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**﴾، (سورة الشعراء، الآية 4) ورد كل من (نشأ وننزل) بصيغة الماضي ثم عطف عليهما بـ(ظل)، على صيغة المضارع، وقد أجاز ذلك الفراء، لوجوده في جملة شرطية، يصلح فيها هذا النوع من العدول. إذ ورد قوله تعالى:» (**فظلّت**)، و لم يقل (فتَظلل)، كما قَالَ (ننزل) وَذَلِكَ صواب: أن تعطف عَلَى مجزوم الجزاء، بِفَعَلَ لأن الجزاء يصلح فِي موضع فعل يفعل، وَفِي موضع يفعَل فعل، ألا ترى أنك تقُولُ: إن زرتني زرتكَ وإن تَزرني أزركَ والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله (فَظَلَّتْ) مَرْدودة عَلَى يفعل»، وكذلك قوله: (**تَبارَكَ الَّذِي إِنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذلِكَ جَنَّاتٍ**﴾، (سورة الفرقان. الآية 10)، ثم قال: (وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُوراً). فردّ يفعل، عَلَى فعل وهو بمنزلة رده (فظلّت)، على (ننزّل). وكذلك جواب الجزاء، يُلقى يفعْل بِفَعَل، وفَعَل بيفعل كقولك: (إن قمت أقم، وإن تقم قمت[20].

وقد يوحي السياق إلى دلالة أخرى، في الآية موضع الشاهد، «هي أن فعل الخضوع، على الرغم من كونه دالّاً على الاستقبال بفعل استجابته – سياقياً –، لتأثير قانوني الشرط والعطف، ينفتح على دلالة حتمية التحقُّق والوقوع لانضوائه تحت مظلّة المشيئة الإلهية، التي يصبح الحدث المستقبلي تحت سلطة قهرها وغلبتها محقَّق الوقوع، حتمي الحدوث ،كالحدث الماضي المنقطع تماماً ، فالماضي والمستقبل في معيار القدرة الإلهية سواء .» (21)

العدول عن الفعل الماضي إلى المضارع:

قال تعالى:﴿ **قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ (سورة البقرة، الآية 91). في الآية الكريمة لون من ألوان العدول، وهو التعبير عن الحدث الماضي بصيغة المستقبل، في قوله تعالى: (تقتلون) مع وجود قرينة لفظية، تدل على الزمن الماضي (من قبل)، واللغة لا تجيز هذا الضرب من الكلام، كما صرّح به الفراء، فلا يجوز (أنا أضربُك أمسِ).»[22] فالفعل المضارع يدل عل معنى الحال، كما يدل على معنى المستقبل، فلا يمكنه أن يرتبط في السياق، على ما يدل على الماضي من الزمن.» فمعيار دلالة الفعل على الحالية، تكون المضارع

مرتبطة بالحاضر، لأن الحال لا تكون من الماضي، وإذا أمكن الحصول منه على معنى الحال، فذلك يكون بشروط.... ولا تكون من المستقبل، إلاّ إذا ارتبط الفعل بحروف يستفاد منها معنى الاستقبال، مثل السين وسوف والظروف الزمنية مثل (غد).»[23].إلاّ أن الفراء وجد مخرجا لهذه الصيغة، من خلال المعنى المنشود وهو الجزاء الذي يبنى على ما مضى من الفعل. واستدلّ على ذلك من القرآن، ومن كلام العرب نثره وشعره، قائلا:» وذلك جائز إذا أردت(بتفعلون) الماضي؛ ألا ترى أنك تعنف الرجل بما سلف من فعله، فتقول: ويحك لم تكذب! لم تبغض نفسك إلى الناس! ومثله قول اللّه تعالى: ﴿ **وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾، (سورة البقرة، الآية 102). ولم يقل ما تلت الشياطين، وذلك عربي كثير فِي الكلام أنشدني بعض العرب:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ...
ولم تجدي من أَنْ تُقِرِّي بها بدا

فالجزاء للمستقبل، والولادة كلها قد مضت، وذلك أن المعنى معروف ومثله فِي الكلام: إذا نظرت فِي سير عمر رحمه الله لم يسئ، المعنى لم تجده أساء، فلما كان أمر عُمَر لا يشك فِي مضيه، لم يقع فِي الوهم أنه يتساوى من يبغي وجه الله تعالى مع من يبغي مستقبلا؛ فلذلك صلحت (مِنْ قَبْلُ) مع قوله: ﴿ **فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ وليس الذين خوطبوا بالقتل هُمُ القتلة، إنما قتل الأنبياء أسلافهم الذين مضوا فتولوهم على ذلك ورضوا به فنسب القتل إليهم**﴾.[24].

نخلص مما سبق، أنّ العدول في زمن الفعل، سواء أكان العدول عن المستقبل إلى الماضي، أم العدول عن الماضي إلى المستقبل، يشترط وجود قرينة في السياق تحدد المعنى المقصود .

العدول الصرفي:

اتخذ العدول الصرفي في القرآن الكريم-كما أشار إليه الفراء في معانيه- أشكالا متنوعة،.ويظهر ذلك بخروج صيغة عن معيارها المحدد في الأفعال، والمصادر، والمشتقات، لدلالة معنوية تتجلى من خلال السياق. ولا يمكن أن نصل إلى المعدول عنه إلاّ إذا عرجنا على الأسس المعيارية التي اعتمدتها اللغة في مستوياتها المختلفة، وهذه بعض النماذج مما تناولناه الفراء بالدرس والتحليل بغية التوصل إلى دلالة العدول فيها.

-العدول بزيادة الهمزة في صيغة تفاعل

توقف الفراء عند هذه الظاهرة في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ** ﴾، (سورة التوبة، الآية 38).يقول: «معناهُ والله أعلم: (تثاقلتم)، فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التاء فِي الثاء لأنها مناسبة لَهَا، ويحدثونَ ألفًا لَمْ يكن ليبنوا الحرف عَلَى الادغام فِي الابتداء والوصل، وكأن إحداثهم الألف ليقع بِهَا الابتداء، ولو حذفت لأظهروا التاء لأنها مبتدأة، والمبتدأ لا يكون إلا متحركًا «[25]

الفعل (اثّاقلتم) ، أصله تثاقلتم على وزن تفاعل بعد زيادة الألف والتاء على البنية الأصلية للفعل(ثقل)، إلاّ أنه عدل عنه إلى وزن آخر، وهو افّاعل بزيادة همزة الوصل في أوّله، ويرجع الفراء ذلك إلى عدم جواز الابتداء بالساكن. فقد ألفت العرب أن لا تبدأ بساكن، ولا تقف عند متحرك؛ فإذا كانت هذه البنية الصرفية موصولة، وقصد التخفيف دائما، لجأ العرب إلى إدغام التاء والثاء لتقاربهما في المخرج، وكثيرا ما تدغم الحروف المتجانسة لثقل نطقها، وهذا بعد إبدالها. وهذا الإدغام ينتج سكونا في بداية الكلمة؛ ولما تعذر الابتداء بالساكن، زيدت همزة الوصل» فقد تكون

هناك قاعدة أصلية، صوتية أو صرفية أو نحوية، يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيا للذوق العربي فالأصل الفك، ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام «.[26]

العدول بالإدغام:

الإدغام ظاهرة صوتية، تنبّه لها اللّغويّون وعلماء التجويد مع ظهور القراءات القرآنية، وتنتج عند تماثل الأصوات، وهو مظهر من مظاهر العدول عن الأصل، قال ابن جني: «والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنّك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأوّل في الثاني حتى نبا اللّسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر...».[27]

ويعتبر الفراء من العلماء الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة، عندما توقف عند أصل (إلاّ) للاستثناء. فقد ذهب إلى أنّ (إلاّ) مركبة من (إن) التي تفيد النفي، ومن (لا) التي للعطف، يقول الفرّاء: «وترى أن قول العرب في (إلاّ) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحدًا، وضموا إليها (لا). فصارا جميعا حرفا واحدًا، وخرجا من حد الجحد؛ إذ جمعتا فصار حرفا واحدًا» [28]

أكد هذا ابن يعيش بقوله:» وذهب الفرّاء وهو المشهور من مذهب الكوفيين، إلى أنّ (إلاّ) مركّبة من حرفين (إنّ) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف فصار (إنّ لا) فخُفِّفت النون وأدغمت في (اللام)». [29] فنلمس هنا عدولا عن الحرف المشبه بالفعل(إنّ)، وعن (لا) حرف العطف، على حرف آخر له دلالة مختلفة تماما وهي دلالة الاستثناء .

العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل:

الأسماء المشتقة في اللّغة العربية لها جذر ووزن، وتختلف معاني صيغ هذه المشتقات لاختلاف الوزن مثل: صيغة اسم الفاعل، واسم المفعول. فـ (اسم الفاعل) يدل على الحدث، والذات التي قامت به، و(اسم المفعول) يدل على الحدث والذات التي وقع عليها الفعل. فقد وضع كلّ منهما لمعنى مناقض ومضاد لمعنى الآخر إلاّ أن النحاة أجازوا أن يعدل بصيغة (المفعول) إلى صيغة (الفاعل).

وهذا ما حاول الفراء توضيحه، عندما وقف عند قوله تعالى: ﴿**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾ (سورة هود، الآية43). يقول الفرّاء «... ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنّك قلت، لا معصوم اليوم من أمر الله، ولا تنكرنّ أن يخرج المفعول على فاعل، ألا ترى قوله (من ماءٍ دافقٍ) فمعناه والله أعلم مدفوق...»[30].كما توقف عند قوله تعالى: ﴿**فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾، (سورة الحاقة، الآية 21). مجيزا وقوع (فاعل) موقع (مفعول)، إذا أريد به المدح أو الذم. والمدح ورد في لفظة (رَاضِيَةٍ)، يقول الفراء: « فيها الرضاء، والعرب تقُولُ: هَذَا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلًا، وهو مفعول فِي الأصل، وذلك: أنهم يريدون وجه المدح أَوِ الذم، فيقولون ذَلِكَ لا عَلَى بناء الفعل، ولو كَانَ فعلًا مصرحًا لم يُقَلْ ذَلِكَ فِيهِ، لأنَّه لا يجوز أن تقُولُ للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب لأنَّه لا مدح فِيهِ ولا ذم».[31]

والعدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل، مما استعمله العرب، «فأهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلًا، إِذَا كَانَ فِي مذهب نعت، كقول العرب: هَذَا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصبٌ، وَلَيْلٌ نائمٌ، وعيشةٌ راضيةٌ.»[32] فهذه الصيغة جائزة إذا أريد بها النعت على رأي الفراء.

وقد ذهب الخليل ومن بعده سيبويه إلى أنّ ما جاء على (فاعل) وأوّل بالمفعول، إنّما هو محمول على السَّبب[33]، كما أثار ابن جني هذه المسألة في كتابه (الخصائص)، عندما توقف عند الآية موضع الشاهد مؤيدا رأي الخليل وسيبويه ذاهبًا إلى أنّ اعتقاد دلالة (فاعل) على (مفعول) إنّما حصل بسبب تعبير أهل اللغة وإلاّ فهو خلاف القياس، قائلا: «أي لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً، كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنّ معناه: لا معصوم. وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا «[34]. فقولنا طاهر لمن اتصف بالطهارة، والقياس لاسم المفعول من طهر (مطهور) وعدل عن هذه الصيغة حملا على السبب، فهو طاهر ومُطهر في آن واحد.

العدول عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول:

ومثلما أجاز الفراء العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل، أجاز العكس، أي: أن يعدل عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا** ﴾، (سورة مريم، الآية61)ومعناه: آتياً،» وكل ما أتاك فأنت تأتيه، ألا ترى أنك تقول أتيت على خمسين سنة وأتت عليَ خمسون سنة.»[35] ويذهب ابن عاشور إلى أنّ» الْوَعْد: هُنَا مَصْدَرٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ. وَهُوَ مِنْ بَابِ كَسَا، فَاللَّهُ وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ جَنَّاتِ عَدْنٍ. فَالْجَنَّاتُ لَهُمْ مَوْعُودَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَالْمَأْتِيُّ: الَّذِي يَأْتِيهِ غَيْرُهُ. وَقَدِ اسْتُعِيرُ الْإِتْيَانُ لِحُصُولِ الْمَطْلُوبِ الْمُتَرَقَّبِ». [36] فالعدول هنا حملا على المعنى، و» تَأْكِيد لِحُصُولِ ذَلِكَ وَتَثْبُوته وَاسْتِقْرَاره فَإِنَّ اللَّه لَا يُخْلِف الْمِيعَاد وَلَا يُبَدِّلهُ كَقَوْلِهِ: « كَانَ وَعْده مَفْعُولًا « أَيْ كَائِنًا لَا مَحَالَة وَقَوْله هَاهُنَا « مَأْتِيًّا « أَيْ الْعِبَاد صَائِرُونَ إِلَيْهِ وَسَيَأْتُونَهُ «.[37]

العدول عن اسم المفعول إلى المصدر:

قال تعالى: ﴿**وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾، (سورة يوسف، الآية 18)، جيء بالمصدر للدلالة على المفعول فـ(كذب) معناه: مكذوب، وهذا النوع من العدول وارد في كلام العرب، كما ذكر الفراء. فكثيرا ما يجعلون المصدر مفعولا والعكس فيقولون للكذب، مكذوب وللضعف: مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي، ومما ورد في شعرهم قول أحد الشعراء:

حَتَّى إِذَا لَمْ يترُكُوا لِعِظَامِه ....

لَحمًا ولا لِفُؤَادِهِ مَعْقُولَا . [38]

أي: عقلا.

وقد نسب الرازي هذا الرأي أيضا للمبرّد والزجاج وابن الأنباري ذاهبا إلى أن الغاية من هذا العدول المبالغة يقول:» بِدَمٍ كَذِبٍ أَيْ مَكْذُوبٍ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ وُصِفَ بِالْمَصْدَرِ عَلَى تَقْدِيرِ دَمِ ذِي كَذِبٍ وَلَكِنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ كَذِبًا لِلْمُبَالَغَةِ قَالُوا: وَالْمَفْعُولُ وَالْفَاعِلُ يُسَمَّيَانِ بِالْمَصْدَرِ كَمَا يُقَالُ: مَاءٌ سَكْبٌ، أَيْ مَسْكُوبٌ»[39]

العدول عن الفعل إلى المصدر:

توقف الفراء عند قوله تعالى: «﴿**فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾، (سورة محمد، الآية 4)، مشيرا إلى ظاهرة العدول في الآية؛ إذ عدل عن فعل إلى المصدر، حيث حذف الفعل، وناب عنه المصدر.» فنصب على الأمر، والذي نصب به مضمر». [40] فأصل التركيب: (فاضربوا الرقاب ضربا). فحذف الفعل وحلّ محله المصدر، «وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد. لأنك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنصبة التي فيه «. [41] فالعدول عن الفعل إلى المصدر، جاء للدلالة على التوكيد، وفيه معنى التأدب من الله اتجاه للمؤمنين وتعليمهم القتال. فالأمر صدر في غير وقت القتال ولو كان العكس لكان الأمر مباشرا كما ورد في قوله تعالى: ﴿**فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ**

﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾، (سورة الْأَنْفَالِ، الآية 12)، ففي هذه الآية ظهَر الفعل، وترك المصدر، أما في الآية موضع الشاهد ظهر المصدر وَترك الفعل، فهل في اختلاف التركيب فَائِدَةٌ؟ أجاب الرازي عن السؤال بعد طرحه :»تَقُولُ تَعَمْ وَلِنُبَيِّنَهَا بِتَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْمَقْصُودَ أَوَّلًا فِي بَعْضِ السُّوَرِ قَدْ يَكُونُ صُدُورُ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ وَيَتْبَعُهُ الْمَصْدَرُ/ ضِمْنًا، إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَفْعَلَ فَاعِلٌ إِلَّا وَيَقَعُ مِنْهُ الْمَصْدَرُ فِي الْوُجُودِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَقْصُودُ أَوَّلًا الْمَصْدَرَ وَلَكِنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مِنْ فَاعِلٍ فَيُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ»[42]، فالقتل جائز متى كان لقاء الكفار ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ﴾(سورة يوسف، الآية 79)، فالتقدير: نعوذ بالله. وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، (الفاتحة الآية 1)، والتقدير: أحمد الله ففي الآيتين عدول عن فعل إلى المصدر ومما استدلّ به الفراء من كلام العرب قولهم: سَقْيًا لك، ورَعْيًا لك والتقدير: سقاك الله، ورعاك الله.[43]

العدول عن المصدر إلى اسمه:

المصدر هو الاسم الذي يدل على حدوث عمل غير مقترن بزمن، يتضمن جميع أحرف فعله فهو الشامل ، أما اسم المصدر فهو مشتق من المصدر ولا يدل على وقوع الحدث ويحذف منه أحد حروف الفعل، نحو: توضأ، المصدر العادي منه: توضُّأ، أما اسم المصدر منه فهو وضوءاً.

وقد يستغنى عن المصدر ويقوم مقامه اسمه، وهذا وارد في كلام العرب، خاصة ما دلّ منه على المكان، يؤكد هذا قول الطبري:» وَالْعَرَبُ تَضَعُ الْأَمَاكِنَ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَوَاضِعَ الْأَفْعَالِ فَتَقُولُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ مَطْلِعًا، وَغَرَبَتْ مَغْرِبًا، فَيَجْعَلُونَهَا وَهِيَ أَسْمَاءُ خَلَفًا مِنَ الْمَصَادِرِ».[44] وها هو الفراء يقف عند هذه الظاهرة، في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾، (سورة يوسف، الآية 33)، ذاهبا إلى أن السِّجن هو الْمَحْبِسُ. وهو يقوم مقام الفعل، ويقاس على ذلك كل موضع مشتق من فعلٍ ومرد ذلك كله إلى كلام العرب ومنه قولهم: طلعت الشمسُ مَطْلَعًا وغَرَبت الشمس مغربا، فـ(مَطْلَعًا و مغربا)، اسمان وضعا خلفا للمصدر وكذلك السِّجن، في الآية موضع الشاهد فمن قرأ بكسر السين فهو اسم مصدر، أما من قرأ بفتح السين فهو المصدر وهو الرأي ذاته الذي ذهب إليه الطبري في تفسيره قائلا:» وَالسِّجْنُ هُوَ الْحَبْسُ نَفْسُهُ، وَهُوَ بَيْتُ الْحَبْسِ. وَبِكَسْرِ السِّينِ قَرَأَهُ قُرَّاءُ الْأَمْصَارِ كُلُّهَا،... فَإِذَا فُتِحَتِ السِّينُ مِنَ السِّجْنِ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا.»[45] فحمل هذا العدول على الاستعمال.

العدول عن التأنيث إلى التذكير:

قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ (سورة البقرة، الآية 212) قرأ الجمهور الآية، على بناء الفعل (زُيِّن) لِلْمَجهولِ، وفي هذا الموضع لا يحتاج أن تلحقه علامة التأنيث لأن (الحياة) مُؤنّث مجازي التّأنيث[46]، ويرى الفراء، أنّ الفعل لم يؤنث رغم أنّ معموله مؤنث وهو جائز، ويقصد بالمعمول المؤنث، (الحياة) وهو مشتق من الفعل (حيي يحيا) على (وزن فَعِلَ-يَفعَلُ) ووضع موضع المصدر، ومن المعروف أنّ جدلا واسعا وقع فيه النحاة حول المصدر والفعل، أيُّهُما هو الأصل؛ فالأصل عند البصريين هو المصدر، والأصل عند الكوفيين هو الفعل.

(فالحياة) ليس مصدر، لأن المصدر القياسي للفعل (حيي) على وزن (فَعِلَ) هو (حيوان)، على وزن (فعلان) لما في الفعل من دلالة الحركة والاضطراب والتقلب كغلى –غليانا وطار طريانا.[47] فالحياة اسم قام مقام حيوان، «مشتق من

فعل في مذهب مصدر. فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر. ومثله (فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهى)». [48]، فذكر ما حقه التأنيث، فالموعظة في مقام الوعظ وقد ورد الكثير منه في القرآن».(49) ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (سورة البقرة الآية 48 فذكر (يُقْبَلُ) و(الشفاعة) مؤنث. وهذا من ذاك.

وقد يعود تذكير الاسم إلى أصله، ويؤكد ذلك ما ذكره الفراء :»وقد يكون الاسم غير مخلوقٍ من فعلٍ، ويكون فِيهِ معنى تأنيثٍ وهو مذكر، فيجوز فِيهِ تأنيث الفعل، وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرّة». [50]

وقد يعدل عن التأنيث إلى التذكير أيضا، حملا على المعنى، من ذلك قوله عز وجل:﴿ .z>¤x uqèdur %y7ãBöqs /ÏmÎ¾ ur àMó¡©9 %è@ 4 ysø9$#,’ /Ï.uqÎ@9 Nä3ø=tæ﴾.(آل عمران الآية 66) فـ(كذّب) في الآية ورد بصيغة التذكير لا التأنيث (كذبت). « ولو قيلت، لكان صوابا. كما قال: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ) و(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ) ذهب إلى تأنيث الأمة، ومثله من الكلام في الشعر كثير، منه قول الشاعر:

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ...
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطنٍ لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى قبيلة، فأنث لتأنيث القبيلة في المعنى». [51]

وموضع الشاهد هو: «عشر أبطن» والأبطن: جمع بطن، ويجمع على بطون والبطن مذكر، ولما كان العدد عشرة والمعدود مذكر «كان ينبغي أن يقول «عشرة أبطن» لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود من حيث التذكير والتأنيث إلاّ أنه حذف التاء حملا على المعنى ،»فقال: «عشر أبطن»، و لم يقل: «عشرة»، لأن البطن بمعنى القبيلة، فالبطن قصد به القبيلة، «وأبان ذلك بقوله: من قبائلها».[52]

العدول عن التذكير إلى التأنيث :

مثلما لجأ العرب إلى العدول عن التأنيث إلى التذكير، حملا على المعنى، أنثّوا ما حقه التذكير، وهو كثير في كلامهم شعرا ونثرا. منه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العَلاء ، قال: سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: «جاءته كتابي»؟ فقال: أليس بصحيفة؟»[53] أمّا من الشعر، فقد استدلّ الفراء بقول أحد الشعراء:

وَقَائِعُ فِي مضرٍ تِسْعَةٌ ...
وفي وائِلٍ كانَتِ العَاشِرَه

« فقال: تسعة، وكان ينبغي له أن يقول: تسع لأن الوقعة أنثى، ولكنه ذهب إلى الأيام، لأن العرب تقول في معنى الوقائع: الأيام فيقال هُوَ عالم بأيام العرب، يريد وقائعها».[54].

ومنه قول الحطيئة: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلَاثُ ذَوْدٍ ... لقد جَارَ الزَّمَانُ على عِيَالي

الشاهد في قوله: «ثلاثة أنفس»، القياس أن يخالف العدد المعدود في مثل هذه الحالة –كما أسلفنا –، إلاّ أن الشاعر خالف القياس، وأثبت التاء في (ثلاثة)، رغم أن المعدود مؤنث، وهو (الأنفس) جمع نفس، ولما شاع في الاستعمال إطلاق النفس على الشخص، ذهب الشاعر بمعنى الأنفس إلى الأشخاص، فأنث (ثلاثة)»، [55] حملا على المعنى.

وذهب الفراء إلى جواز تذكير الاسم المؤنث

تأنيثا مجازيا أو حملا على المعنى، عند وقوفه أمام قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾، (سورة القيامة، الآية 9) مستدلا ببعض القراءات يقول: «وفي قراءة عَبْد اللَّه (وجمع بين الشمس والقمر) يريد: فِي ذهاب ضوئها أيضًا فلا ضوء لهذا ولا لهذه. فمعناه: جمع بَيْنَهُما فِي ذهاب الضوء كما تقُولُ: هَذَا يوم يستوي فِيهِ الأعمى والبصير أي: يكونان فِيهِ أعميين جميعًا. وَيُقَال: جمعًا كالثورين العقيرين فِي النار. وإنما قَالَ: جُمِع و لم يقل: جمعت لهذا لأن المعنى: جمع بَيْنَهُما فهذا وجه، وإن شئت جعلتهما جميعًا فِي مذهب ثورين. فكأنك قلت: جمِع النوران، جُمِع الضياءان»[56]. وفي موضع آخر يرجع سبب جواز تذكير الاسم المؤنث تأنيثا مجازيا، « لأن الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدل على التأنيث، والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث، إذا سقطت منه علامات التأنيث.»[57] و لَمْ تَتصل بالفعل (جمع) عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الشَّمْسِ مجان، أَوْ لِتغْلِيبِ التَّذْكِيرِ عَلَى التَّأْنِيثِ كما ذهب إليه أبو حيان . وكما أجاز أيضا الْكِسَائِيُّ تذكير الاسم المؤنث في الآية حملا عَلَى الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: جُمِعَ النُّورَانِ أَوِ الضِّيَاءَانِ [58]،

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾، (سورة المزمل، الآية 18). فلفظة (سماء)، مؤنث معنوي، إذ لم تتصل به تاء التأنيث، لذا جاز تذكير فعلها، كما يقول الفراء،» فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين؛ فلما لم يكن فيها هاء، مما يدل على التأنيث ذكر فعلها».[59] ومما ورد على هذه الشاكلة في الشعر العربي القديم الكثير منه :

فَهِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ ... والعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ.

والشاهد في قوله: (مكحول) الواقع خبر للمبتدأ (العين)؛ فالأصل أن يتبع الخبر المبتدأ في التأنيث، وعدل عن ذلك، لأن «العين بمعنى الطرف، وهو مذكر[60] وتذكير الاسم المؤنث تأنيثا مجازيا، كثير في كلام العرب، كما ذكره الفراء.

العدول عن المفرد إلى الجمع:

أشار الفراء إلى هذا اللون من العدول في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ﴾، (سورة آل عمران، الآية 39). إذ توقف أولا عند جواز تذكير الفعل وتأنيثه، إذا كان الفاعل جمعا يقول:» يقرأ بالتذكير والتأنيث. وكذلك فعل الملائكة وما أشبههم من الجمع: يؤنث ويذكر. وقرأت القراء يعرج الملائكة، وتَعْرُجُ و(تتَوَفَّاهُمُ - ويتوفاهم الملائكة) وكل صواب. فمن ذكر ذهب إلى معنى التذكير، ومن أنث فلتأنيث الاسم، وأن الجماعة من الرجال والنساء وغيرهم يقع عليه التأنيث». [61] وقرأ عبد الله بن مسعود (فناداه جبريل»، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو: (فنادته) بالتاء (الملائكة)، وقرأ حمزة والكسائي (فناداه الملائكة).»[62]

إذا كان في تذكير الفعل وتأنيثه جواز، فما موقف الفراء من العدول عن المفرد إلى الجمع في الآية ذاتها ؟

نلاحظ أن الفعل (نادته)، جاء بصيغة الجمع، والمقصود بفاعله (الملائكة)، جبريل –عليه السلام –» وذلك جائز فِي العربية: أن يخبر عن الواحد بمذهب الجمع ،كما تقول فِي الكلام: خرج فلان فِي السفن، وإنما خرج فِي سفينة واحدة، وخرج على البغال، وإنما ركب بغلا واحدا. وتقول: ممن سمعت هذا الخبر؟ فيقول: من الناس، وإنما سمعه من رَجُل واحد. وقد قال اللَّه تبارك وتعالى:(وَإِذا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ)، (وَإِذا مَسَّ الْإِنْسانَ ضُرٌّ) ومعناهما والله أعلم واحد:وذلك جائز.»[63]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلۡ

أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ﴾، (سورة النمل، الآية36) الخطاب هنا بصيغة الجمع ويؤكد هذا الراي ابن عاشور بقوله: «وَالْخطاب فِي أَتُمِدُّونَنِ لِوَفْدِ الْهَدِيَّةِ لِقَصْدِ تبْلِيغِهِ إِلَى الْمَلِكَةِ لِأَنَّ خِطَابَ الرُّسُلِ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ مَنْ أَرْسَلَهُمْ».[64] بينما الفراء يذهب إلى أنّ في الآية عدول عن المفرد إلى الجمع «لأن المرسل كَانَ واحدًا. يدلّ عَلَى ذَلِكَ قول سليمان (ارْجِعْ إِلَيْهِمْ) « [65]

العدول عن المثنى إلى المفرد:

التعبير بالمفرد عن المثنى، مما ألفته العرب في كلامها، يقول الفراء : «ويَجوز فِي الكلام أن تقُولُ: ائتني برأس شاتين، ورأس شاة. فإذا قلت: برأس شاة فإنّما أردت رأسَيْ هَذَا الجنس، وَإِذَا قلت برأس شاتين فإنك تريد بِهِ الرأس من كل شاة قَالَ الشاعر فِي غير ذَلِكَ:

كأنّه وَجْه تركيَّيْنِ قد غَضِبا ...
مستهدف لِطعانٍ غيرِ تذبيب «[66]

كما عهدت العرب أن تطلق على القمر والشمس لفظ القمرين، على سبيل التغليب. لأنهما متماثلان، وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر لذات السبب.

ومما وقع من هذا القبيل في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ (سورة يونس، الآية 5) المعمول في (قدّره)، يعود على الشمس والقمر، وقد عدل النسق القرآني عن المثنى إلى المفرد (القمر). فأصل التركيب: قدّرهما. ولكن أجاز الفراء الإفراد والتثنية «فإن شئت جعلت تقدير المنازل للقمر خاصَّة، لأن به تعلم الشهور. وإن شئت جعلت التقدير لَهما جَمِيعًا، فاكتفى بذكر أحدهما من صاحبه ،...وهو مثل قوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ ِالتوبة، الآية 62) و لم يقل: أن يرضوهما.» [67] فقد عُدل عن المثنى (الله ورسوله)، إلى المفرد (الله). «لِأَنَّهُ أُرِيدَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى أَوَّلِ الِاسْمَيْنِ، وَاعْتِبَارُ الْعَطْفِ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ بِتَقْدِيرِ: وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ «.[68]

وتوقف الفراء مرّة أخرى عند الظاهرة ذاتها، في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾، (سورة طه، الآية 49)، مشيرا أن الله يكلِّم في هذه الآية موسى –عليه السلام –، إلاّ أنّ الخطاب موجه لاثنين: موسى –عليه السلام – وهارون. وأجاز الفراء ذلك معللا بأن الجواب يكون من الواحد لا من الجميع ويذهب ابن عاشور إلى أن في الآية تخصيص بعد تعميم فالخطاب موجه إلى كليهما بداية ثم انتقل إلى من كُلف بالرسالة وهو موسى عليه السلام يقول: «ووجّه فرعون الخطاب إليهما بالضّمير المشترك، ثمّ خَصَّ موسى بالإقبال عليه بالنِّداء، لعلمه بأنَّ موسى هو الأصل بالرِّسالة وأنَّ هارون تابع له، وهذا وإن لم يحتو عليه كلامهما فقد تعيّن أن يكون فرعون علمهُ من كيفيّة دخولهما عليه ومخاطبته، ولأنَّ موسى كان معروفًا في بلاط فرعونَ لأنَّه رَبيُّه أو ربيُّ أبيه فله سابقة اتِّصال.» [69]

ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجۡمَعَ بَيۡنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ سَرَبٗا ﴾، (سورة الكهف، الآية 61)، وإنّما الذي نسي الحوت، هو الفتى يوشع والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ ﴾ (سورة الكهف، الآية 63)، فقوله:(فإني نسيت- أنسنيه- أذكره)، أفعال وردت بصيغة المفرد لا المثنى.[70]

العدول عن الجمع إلى المفرد .

أجاز الفراء العدول عن الجمع إلى المفرد عندما

توقف عند قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾، (سورة النمل الآية، 60). وردت لفظة (حَدَآئِقَ) في الجمع وهي موصوفة، والأصل أن تتبع الصفة الموصوف في التذكير والتأنيث والجنس والعدد والإعراب. إلا أن في الآية موضع الشاهد عدل عن الجمع إلى المفرد، «فقال: (ذاتَ) و لم يقل: ذوات وكل صواب.وإنّما جازَ أن يقول (ذات) للحدائق وهي جمع لأنك تقُولُ، هَذِه حدائق كما تقُولُ: هذه حديقة ومثله قول الله (وَلِلَّهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنى)، (سورة الأعراف الآية 170)، و لم يقل الحُسَن و(الْقُرُونِ الْأُولى)، (سورة طه الآية 51)، ولو كانت حدائق ذوات بَهجة كَانَ صوابًا»[71]. وهذا النوع من العدول ورد عند العرب إذ استدل الفراء بقول الأعشى:

فسوف يُعقبُنيهِ إن ظفرت بِهِ ... ربٌّ غفورٌ وبِيض ذات أطهار و لم يقل: ذوات أطهار. [72]

هذه بعض مواضع العدول في المدونة القرآنية، كما أوردها الفراء، فقد حاول من خلال سرده لأنماط مختلفة لهذه الظاهرة، الكشف عن الأسس المعتمد عليها في الخروج عن الأصل. فظاهرة العدول في القرآن الكريم تختلف عما هو في كلام البشر، لأن تأويل القرآن مقيد بالسياق الذي وضع له، إذ لا يمكن الفصل بين الجانب اللغوي المتوارث عن العرب (تراكيب ، ألفاظ)، وبين الجانب العقائدي. فكثيرا ما نجد نفس اللفظ المستعمل عند العرب قديما إلا أن القرآن أعطاه معنى جديدا يناسب المقام والقصد، وهذا ما أوصله لحد الإعجاز.

وقد تجلت ظاهرة العدول في كتاب معاني القرآن للفراء في عدة مستويات: التركيبي –بالحذف خاصة– النحوي، والصرفي إما عدولا عن الأصل أو عن القياس. ويظهر هذا خاصة في المشتقات، وذلك بدلالة المصدر عن المفعول أو العكس، أو بدلالة المؤنث على المذكر أو المفرد على الجمع وغيرها من الحالات التي كثيرا ما أشار إليها اللغويون في كتبهم. ولا يمكن أن نصل إلى المعدول عنه إلاّ إذا عرجنا على الأسس المعيارية التي اعتمدت عليها اللغة، للوقوف على نوع العدول، وفي الكثير من حالات العدول التي تناولها الفراء، وجدنا دلالتها تتضح من خلال القرائن والظلال الدلالية الكامنة في السياق أو في اللفظ ذاته، بل يذهب أحيانا إلى جواز العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى بحملها على المعنى. والنسق القرآني لم يعدل فيه عن حالة إلى أخرى إلاّ للدلالة على فائدة جليلة.

الهوامش

1- عبد الناصرمشري دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم أطروحة دكتوراه العلوم في اللغة العربية جامعة الحاج لخضر- باتنة 2013م/2014م ،ص17.

2- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت –لبنان (د ط)،(د ت). ص216.

3- سليم الجصاني العدول في الوجيز في تفسير القرآن العزيز لعلي بن الحسين العاملي (ت1135ه).

مقال http://www.sotaliraq.com/17- 12-2014.

4- التأويل، مجلة علمية محكمة المملكة المغربية العدد 1، 1435ه-2014م ص395

5- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحق أحمد يوسف النجاتي /محمد علي النجار/عبد الفتح إسماعيل الشلبي، دار السرور (د، ط)(د، ت) ج1ص13.

6- الفراء، معاني القرآن ج1ص14.

7- انظر الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين- البحر المحيط في التفسير- تحقيق عادل أحمد عبد الوجود وآخرون، دار الكتب العلمية ،بيروت (ط 1) 1993م ج5 ص 206.وانظر: الطبري، محمد بن جرير- جامع البيان عن تأويل آي القرآن- المعروف بـ «تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان ، (ط،1) 1422ه، 2001م ج22ص 302. وانظر النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، دار النهضة العربية (ط 2) 1405 ه – 1985م ج4 ص328.

8- الفراء، معاني القرآن ج3 ص 226 .وانظر النّحاس، إعراب القرآن 5 ص120-121.

9- الفراء، معاني القرآن ج2، ص 12-13.

10- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (ط 1)، (د ت) ج 4، ص202.وانظر-ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص تحقيق –محمد النجار، المكتبة العلمية (د ط)، (د ت)ج1، ص69.

11 -الفراء، معاني القرآن ج2، ص 7 الهامش، والبيت لامرئ القيس، انظر المرجع نفسه.

12- المرجع نفسه ج 1 ص296.

13- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الدار –دلائل الإعجاز- تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ط: (3) 1413ه - 1992م. ص146

14- الفراء، معاني القرآن ج2، ص 293.

15- ابن عاشور محمد الطاهر، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد: الدار التونسية للنشر تونس 1984م ، ج19، ص267.

16- انظر الفراء، معاني القرآن ، ج2، ص 7. وانظر الأندلسي أبو حيان – البحر المحيط في التفسير- ج،5 ص211-382، ج7 ص402.

17- الفراء، معاني القرآن، ج2 ، ص 300.

18- الزَّمَخْشَري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان (ط 1)، (د ت)، ج2، ص869. وانظر الأندلسي أبو حيان – البحر المحيط في التفسير- ج،7 ص93.-94

19- محمد الطاهر بن عاشور التحرير والتنوير، ج20، ص46. وانظر أبو محمد بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز تحق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت (ط1) 1422ه ،ج1 ص 179.

20- الفراء، معاني القرآن ج2 ص272..

21- جلال عبد الله محمد سيف الحمادي، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم دراسة دلالية بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة تعز –اليمن. 2008م، ص

169

22- الفراء، معاني القرآن ، ج1 ص60.

23- المصطفى حسوني بنية الجملة في العربية –دراسة مقارنة- دار توبقال للنشر الدار البيضاء المغرب ط1 2014 م، ص42

24- الفراء، معاني القرآن ج1 ص 60-61.

25- المرجع نفسه ج1 ص 437-438.

26- تمام حسان الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة –عالم الكتب 2000م –ص136. وانظر المتولي علي المتولي، العدول عن الأصل في أبنية الكلم، حقيقته، بواعثه وأحكامه، مكتبة جزيرة الورد –المنصورة (د، ط)، (د، ت) ص 14-15.

27- ابن جني، الخصائص، ج2، ص140.»

28- الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص377.

29- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، راجعه ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، (ط 2) 2011م، ج2، ص47.

30-الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص15. وأنظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج9 ص 39

31- الفراء، معاني القرآن ، ج3، ص182.

32- المرجع نفسه، ج3، ص255.

33-سيبويه، الكتاب، ج3، ص382.

34- ابن جني، الخصائص، ج1، ص152-153.

35- الفراء معاني القرآن، ج2ص170 .

36- محمد الطاهر بن عاشور التحرير والتنوير، ج16ص137.

37- ابن كثير تفسير القرآن العظيم دار ابن حزم (ط1) 2002م، المجلد 3 ص1833.

38- الفراء، معاني القرآن ج2، ص38.

39-الرازي فخر الدين دار- مفاتيح الغيب- إحياء التراث العربي ، بيروت (ط، 3) 1420هـ، ج 18، ص430.وانظر: محمد الطاهر بن عاشور التحرير والتنوير، ج12،ص 238.

40- الفراء، معاني القرآن ج3، ص57.

41- الكشاف، الزمخشري: ج2 / ص1147.

42- الرازي فخر الدين دار- مفاتيح الغيب- ج 28 ص38. وانظر: الفراء، معاني القرآن ج3 ، ص57

43- الفراء، معاني القرآن ج1 ، ص3

44- الطبري، – جامع البيان عن تأويل آي القرآن-. ج13، ص143.

45- المرجع نفسه ج13، ص143. وانظر: الفراء معاني القرآن ج2 ص33.

46- انظر الأندلسي أبو حيان البحر المحيط في التفسير ج2 ص138.

47- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي دار الصحابة للتراث، (ط 1) 2009م، ص65.

48- الفراء معاني القرآن ج1 ص.125

49- ابن جني الخصائص، ج2 ص412.وانظر سيبويه، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت (ط1)ج2ص39

50- الفراء، معاني القرآن ج1 ص126،.

51- المرجع نفسه ج1 ص126، البيت للنواح في المرجع نفسه.

52- ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج2 ص264 وانظر ابن جني الخصائص ج2 ص417.

53- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص261 .

54- الفراء، معاني القرآن،ج1 ، ص161.البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراءج1 ص161 ولا في الإنصاف للأنباري ج2 ص 264.

55- ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 ،

ص 266.

56- الفراء، معاني القرآن، ج 3، ص209 وانظر المرجع نفسه ج1 ص126.

57- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص127.وانظر – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية – القاهرة (ط 2)، 1384هـ - 1964 م، ج 19 ص 96.

58- الأندلسي أبو حيان البحر المحيط في التفسير ج8، ص377 وانظر الفراء ، معاني القرآن ج3، ص 209-210

59- الفراء، معاني القرآن، ج1 ص127.

60- سيبويه ،الكتاب ، ج2ص39، الهامش .

61- الفرّاء معاني القرآن ج1ص 210.

62- لابن عطية، المحرر الوجيز، ج1ص428. وانظر: الفرّاء، معاني القرآن، الهامش ج1ص 210.

63- الفرّاء، معاني القرآن، الهامش، ج1ص .210 وانظر: الزمخشري، الكشاف، ج1ص163.

64-ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج19 ص268.

65- الفراء، معاني القرآن، ج2 ص293.

66- المرجع نفسه، ج1ص308، والبيت الشاهد كما أورده الفراء من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا

67- المرجع نفسه، ج1ص458.

68- ابن عاشور ، التحرير والتنوير، ج10 ص245. وانظر: الفراء، معاني القرآن ج2 ، ص180

69- ابن عاشور ، التحرير والتنوير،.ج16، ص231، وانظر: الفراء، معاني القرآن ج2 ، ص180

70- المرجع السابق ج2 ، ص180.

71- المرجع نفسه، ج 2، ص297

ثبت المصادر المراجع:

1- القرآن الكريم.

2- الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين البحر المحيط في التفسير، دار الكتب العلمية ،بيروت (ط 1) 1993م

3- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق حسن حامد، بيروت (دار الكتب العلمية، بيروت (ط،1) 1418هـ - 1998 م

4- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الدار –دلائل الإعجاز- تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ط: (3) 1413هـ - 1992م

5- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د. ت).

6- الرازي فخر الدين دار- مفاتيح الغيب- إحياء التراث العربي ، بيروت (ط، 3) 1420هـ

7- ابن كثير تفسير القرآن العظيم دار ابن حزم (ط1) 2002م.

8- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، راجعه ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، (ط 2) 2011م،

9- أبو محمد بن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز تحق عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية بيروت (ط1) 1422هـ

10- أبو منصور الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت –لبنان (د ط)،(د ت).

11- تمام حسان الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب 2000م.

12- الزَّمَخْشَري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان (ط 1)، (د ت).

13- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، (ط1)، (د .ت).

14- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بـ «تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، (ط،1) 1422هـ، 2001م.

15- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار الصحابة للتراث ، (ط 1) 2009م.

16- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن تحق أحمد يوسف النجاتي /محمد علي النجار/عبد الفتح إسماعيل الشلبي، دار السرور (د، ط)(د،ت).

17- القرطبي الجامع لأحكام القرآن تحق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية، القاهرة (ط 2)، 1384هـ، 1964 م.

18- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوجه المسالك مؤسسة، الرسالة ط1 1422هـ-2001م

19- المصطفى حسوني بنية الجملة في العربية –دراسة مقارنة- دار توبقال للنشر الدار البيضاء المغرب، (ط1) 2014 م.

الدوريات والرسائل الجامعية :

1- التأويل، مجلة علمية محكمة المملكة المغربية العدد 1، 1435هـ-2014م، ص395.

2- جلال عبد الله محمد سيف الحمادي العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم دراسة دلالية بحث مقدم لنيل درجة الماجستير2008م، جامعة تعز –اليمن.

3- عبد الناصر مشري دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم أطروحة دكتوراه العلوم في اللغة العربية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2013م/2014م

الشبكة العنكبوتية

- سليم الجصاني العدول في الوجيز في تفسير القرآن العزيز لعلي بن الحسين العاملي(ت1135هـ) مقال http://www.sotaliraq.com/17-12-2014.